منتدى

الإقتصاد اللبناني:

"التوجه الإستراتيجي للتنمية الإقتصادية والإجتماعية"

فندق فينيسيا - بيروت - لبنان

١-٢ نيسان (أبريل) ٢٠١٥

الأستاذ علي بـدران

مدير شبكة الفروع – فينيسيا بنك ش.م.ل. – لبنان

حول

"المصارف اللبنانية ودورها في تمويل قطاعات الإنتاج"

تميّز القطاع المصرفي اللبناني بلعب دوره الأساسي في الإقتصاد واستقراره، وبمرونة العمل والتكيُّف مع الظروف التشغيلية الصعبة، وإتباع السياسات الإحترازية في ظل تراجع غالبية النشاطات الإقتصادية، المصارف هي من دعائم الدولة للتوجه نحو عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية، لا سيما إذا كانت هذه الأُسس قوية ومتينة، فالمصارف تتمتع بملاءة مالية وبنية حديثة ومتطورة، وهذا ما دفعها لتكون المموّل الرئيسي للإقتصاد وللقطاع العام، من خلال القروض والتسليفات التي كانت المحرّك الأساسي للنمو الإقتصادي.

إستطاع القطاع أن يحقق نمواً معتدلاً في ظل ظروف إقليمية وبيئة عمل صعبة، وأن يكون عاملاً مهماً لأستقرار الإقتصاد اللبناني بفضل سمعة المصارف الجيدة، وتحويلات المغتربين والجاليات اللبنانية في

الخارج. المصارف اللبنانية بإعتبارها **المُؤتمنة على الودائع** لحوالي مليوني مودع ونصف مليون مقترض، فهي تستقطب المدخرات والإستثمارات لتعيد ضخها الى الإقتصاد الوطني، مما يُعزز قدرتها على تمويل مختلف القطاعات، بالإضافة الى تمويل الدين العام بإستمرار، وتُعتبر كشريك إستراتيجي للدولة وللإقتصاد الوطني، كما تساهم بنحو ٦ في المئة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

القطاع المصرفي هو رافعة للاقتصاد اللبناني في مواجهة الاوضاع السياسية والامنية المضطربة، والاداة التمويلية الاولى والرئيسية للمشاريع والانشطة الاستثمارية من **خلال أدوار عديدة** أهمها التالي:

١- المساهمة في **زيادة الناتج المحلي الإجمالي**، من خلال منح القروض اللازمة لدعم التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وتوفير العديد من الفرص الإستثمارية ذات القيمة المضافة في مجموعة من القطاعات.

٢- إكمال دور الحكومة من خلال **المبادرة في التمويل**، وتوفير المناخ المناسب للإستثمار والإستهلاك، وتنفيذ خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

٣- الإلتزام بمبادئ **المسؤولية الإجتماعية**، من خلال الدور الهادف والفعّال في حل مشكلة البطالة والفقر **ولو بشكل محدود**، من خلال ما تقدمه المصارف من قروض صغيرة، والتوسع بالتمويل لأكبر شريحة من فئات المجتمع، وتطوير القطاع الخاص على نحو يُؤدي إلى **فرص عمل جديدة**.

٤- المساهمة في **النمو الإقتصادي**، من خلال تأمين القروض اللازمة إلى القطاعات الإقتصادية الإنتاجية، والعمل على دعم وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، التي تعتبر محركاً أساسياً للاقتصاد، خصوصاً في ظل العلاقة الوثيقة بين النمو الإقتصادي الفعلي، ونمو محافظ التسليف، التي تُشكِّل الشريان الحيوي للدورة الإقتصادية في لبنان.

عصر المتغيرات والإمتثال والتدابير الإستباقية:

التحولات التي تشهدها المنطقة العربية، وخطر الإرهاب والصراع الإقليمي، وعدم الإستقرار السياسي، وتراجع النمو الإقتصادي المحلي، زادت حدَّتها مع تدفق النازحين السوريين، في غياب الرؤية الإقتصادية المستقبلية. تجعل المصارف اللبنانية ليست بمنأى عن خطر هذه التطورات، بل تتأثر بشكل كبير بتداعيات عدم الإستقرار وتواجه مختلف أنواع التحديات.

المصارف اللبنانية أمام مشهد متشابك يهدد استقرار المنطقة بأسرها، إضافةً للضغوطات الدولية على المصارف للإمتثال للعقوبات المفروضة من المجتمع الدولي على عدد من الدول، والتي حرمت المصارف من أسواق واعدة في المنطقة وخاصة السوق السوري.

لقد تغيرت قواعد العمل المصرفي، نتيجة لدخول القطاع المصرفي اللبناني في العولمة المالية، المصارف تخضع اليوم لمجموعة من القوانين والأنظمة التي لها الطابع الدولي، والتي تتناول أصول ممارسة المصارف لأعمالها والإلتزام بالمعايير الدولية، وفي مقدمتها مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وتبادل المعلومات لمكافحة التهرب الضريبي، مع تحميل هذا العبء الكبير بمختلف الجوانب المادية والتقنية والبشرية على المصارف، علماً أنه بالأصل من مسؤولية الأجهزة الأمنية والقضائية، ودوائر ومؤسسات فرض ومراقبة الضرائب وغيرها من المؤسسات المتخصصة بذلك.

وبالتالي على القطاع المصرفي الإلتزام والإمتثال، تحت طائلة العقوبات للمصارف غير المتعاونة، مما يجعل النظام المصرفي بأكمله تحت تأثير إجراءات المراقبة الدولية.

تدابير مصرف لبنان الإحترازية لتأمين الإستقرار المصرفي والنقدي

إختلفت المخاطر والتحديات للقطاع المصرفي اللبناني عن الفترات السابقة، فالمرحلة الآن تغيرت كثيراً منذ العام ٢٠١١، وباتت المخاطر أعلى في ضوء التطورات الإقليمية في المنطقة. هذه المرحلة الصعبة تطلَّبت تدخلاً مستمراً من مصرف لبنان، لتأمين الإستقرار المصرفي والنقدي، وللمحافظة على نسب نمو إيجابية وليست سلبية، وإيجاد قواعد للإمتثال في المصارف، وتحديد سقوف التسليفات وحدود الإستدانة في قروض التجزئة، وإقتطاع مؤونات عامة على التسليفات **المنتجة للفوائد والغير متعثرة**، وضبط التوظيفات الخارجية في السندات السيادية. إنها **مرحلة إستباق المخاطر، وبناء خطوط الدفاع القوية، مرحلة التدابير الإحترازية أكثر من مرحلة تحقيق الأرباح والتوسّع**. وتعزيز الإحتياطيات لمواجهة المخاطر المحتملة أكانت داخلية أم خارجية.

أمام هذا الواقع ولمواجهة مخاطر المرحلة في لبنان والمنطقة، أوجد مصرف لبنان أدوات الدفاع أمام المخاطر وأهمها:

– أنشأ مصرف لبنان خلال العام ٢٠١٤ وحدة الإستقرار المالي لديه، لمتابعة مؤشرات المخاطر التي قد تتعرض لها المصارف، والبحث عن تركزّ التسليفات والمخاطر الناتجة عنها، لإبعاد أزمات التعثُّر وإستباقها قبل تحولها إلى أزمة، في ظل الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية، وأزمات محلية سياسية وإقليمية تضع ضغوطاً بالغة الخطورة على الإقتصاد اللبناني.

تشير الدراسات إلى أن مديونية الأُسر لدى المصارف بلغت مستويات عالية تفوق ٥٥٪، بالرغم من ضوابط مصرف لبنان للحفاظ على نسبة تسليف لا تتجاوز ثلث الدخل. إن نسبة التسليفات لقروض التجزئة بلغت ٢٨٪ من مجمل تسليفات المصارف، اي ما يوازي ١١ مليار دولار أميركي من أصل محفظة التسليفات المحلية، والتي تساوي بحدود ٤٠ مليار دولار حسب نهاية الفصل الثالث لعام ٢٠١٤.

– في هذا السياق أصدر مصرف لبنان التعميم الوسيط رقم ٣٧٦ تاريخ ٢٠١٤/١١/٠١، يطلب بموجبه من المصارف، أن لا تتجاوز مجموع التسديدات الشهرية للأسرة الواحدة (الزوج والزوجة) نسبة ٣٥٪ من الدخل، يمكن رفعها الى ٤٥ % كحد أقصى في حال الإستفادة من قرض سكني. وأن لا يتجاوز تمويل أي من قرض السيارة أو القرض السكني نسبة ٧٥٪ كحد أقصى، من سعر السيارة أو المسكن موضوع القرض، بأستثناء القروض المنوحة من المؤسسة العامة، وبنك الإسكان وغيرها من القروض السكنية وفق البروتوكولات. وذلك للحفاظ على قُدرة المقترضين، ومنع تحويلها إلى أزمة تعثر في السداد لدى المصارف.

– فرض مصرف لبنان في سياق الإجراءات الإحترازية الجديدة، تكوين مؤونات إجمالية على محفظة التسليفات المنتجة للفوائد (Performing Loans)، وذلك بناءً على إختبارات التدني وفقاً لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية وتوحيهات لجنة الرقابة، بنسب تتراوح بين ٠.٥٪ و١.٥٪، وكذلك إقتطاع مؤونات إجمالية على قروض التجزئة التي لم تشهد تأخراً وتتراوح بين ٠.٧٥٪ و١.٥٠ لنهاية العام ٢٠١٦.

– إنشاء وحدة لحماية المستهلك للتأكد من أن المصارف تملك الأنظمة والتجهيزات والرأسمال البشري، الكفيلة بتأمين التعاطي الشفاف والعادل مع الزبائن، بما يحسِّن سمعة القطاع المصرفي اللبناني.

– تعميم مصرف لبنان الأساسي رقم ١٣٤ تاريخ ٢٠١٥/٢/١٢ المتعلق **بأصول إجراء العمليات المصرفية والمالية مع العملاء**". والطلب من المصارف إنشاء وحدة تُعنى بتطبيق سياسة "أصول إجراء العمليات المصرفية والمالية مع العملاء، تكون مستقلة عن تنفيذ العمليات ويجب تعزيزها بالموارد البشرية والتقنية اللازمة لإداء دورها.

دور مصرف لبنان في تحريك الإقتصاد وتحقيق نسب نمو إيجابية:

يواصل مصرف لبنان القيام بمبادرات داعمة بواسطة المصارف، عبر مجموعة إجراءات بمنح قروضاً مدعومة الفوائد والآجال متوسطة وطويلة الأجل لقطاعات إستراتيجية تساعد على نمو الإقتصاد الوطني، من خلال التحفيزات التي أطلقها منذ العام ٢٠١٣ ولا تزال، والتي تقارب ال ٤ مليارات دولار أميركي، والقائمة على مبدأ إستعمال أموال الإحتياطي الإلزامي بالليرة اللبنانية، أو من خلال ضخ سيولة للمصارف وبفوائد منخفضة، بهدف إعادة إقراضها للمؤسسات والأسر وغايات السكن بفوائد متدنية.

كان لهذه المبادرات الدور الحيوي في نمو الإقتصاد اللبناني، إذ ساهمت بأكثر من ٥٠ في المئة من النمو المحقق خلال السنوات الأخيرة بهدف تعزيز الطلب الداخلي، لأن الطلب الخارجي لا زال ضعيفاً على الإقتصاد اللبناني. **فالنمو في الإقتصاد والقطاع المصرفي يعتمدان بشكل أساسي على التسليفات،** التي تصب في مصلحة الإقتصاد والتنمية الإجتماعية وتحقيق النمو الإقتصادي، **التسليف للقطاع الخاص أتاح للإقتصاد اللبناني تفادي الوقوع في الركود وتسجيل نسب نمو سلبية.**

كذلك كان مبادرة مصرف لبنان عبر التعميم الوسيط رقم ٣٣١ تاريخ ٢٠١٣/٨/٢٢، لتخفيز المصارف على الإستثمار في الشركات الناشئة (Startup Companies)، لدعم قطاع إقتصاد المعرفة، لبناء وتعزيز رأس المال البشري ولتوفير فرص العمل، خصوصاً أن لبنان يتمتع بطاقة بشرية كفوءة وقادرة على إستغلال التكنولوجيا الحديثة.

هذه المبادرات فريدة من نوعها في العالم، لتحفيز المصارف والإستثمار في رساميل الشركات الناشئة، بهدف رسملة إقتصاد المعرفة، وليس منح قروض مدعومة عبر آليات الشراكة مع القطاع المصرفي والشركات الناشئة في هذا القطاع، ودون تعريض رأس مال المصارف لأي مخاطر، من خلال تغطية مصرف لبنان نسبة ٧٥ في المئة من المخاطر، كما أن الهدف من دعم إقتصاد المعرفة تحفيز آليات تأسيس شركات جديدة في لبنان والتي قد تتحول في المستقبل إلى شركات مساهمة لتعزيز عمل السوق المالية.

إن مفهوم المسؤولية الإجتماعية للشركات، يفتح آفاقاً جديدة في عالم الإقتصاد والمعرفة لتحقيق النمو المستدام، وإزاء هذه المتغيرات فإن آليات عمل القطاع الخاص لا بد أن تتغير للإعتماد على الأبتكار.

المسؤولية الإجتماعية كفلسفة جديدة في عمل الشركات، فهي تنقلها من الدور المتمثِّل بتحقيق الأرباح فقط، إلى الدور الذي يحمل البُعد الإجتماعي، وتساهم في خلق بيئة إجتماعية مستقرة، ولا بد أن ينعكس ذلك ايجاباً على أعمال الشركة ذاتها.

قدرة المصارف على تمويل القطاعات الإنتاجية:

لدى القطاع المصرفي اللبناني إمكانيات كبيرة لتمويل القطاعين الخاص والعام، وتوفير المنتجات المصرفية الحديثة التي تدعم المدخرات والإستثمار ووسائل الدفع. القطاع المصرفي يعمل على توظيف موارده وفق متطلبات السيولة والملاءة والربحية، ويتقيد بقواعد مشدّدة، فضلاً عن تعاميم مصرف لبنان الإحترازية المتعلقة بتوظيفات المصارف في الأوراق المالية ذات المخاطر المرتفعة.

تسليفات القطاع المصرفي إلى القطاع الخاص تجاوزت ١٠٠ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وبلغت الأموال الخاصة ١٦ مليار دولار، ومعدل الملاءة ١٢٪ حسب معايير بازل. القطاع المصرفي يشكّل ٦ في المئة من الناتج المحلي. ويستمد القطاع قوته من إستمرار ورود التحويلات الخارجية، بالرغم من تراجع الأوضاع الإقتصادية في المنطقة، لا تزال المصارف اللبنانية قادرة على تلبية الإحتياجات التمويلية.

الخزينة اللبنانية هي المدين الأكبر للمصارف اللبنانية، ومصدر مُهم لأرباح المصارف، لكن دور المصارف الأساسي هو تمويل القطاع الخاص والمشاريع الإقتصادية والقطاعات الإنتاجية، وليس الإستمرار في تمويل القطاع العام، ومن شأن ذلك منع القطاع المصرفي الإستمرار في تأدية دوره التمويلي المطلوب. فالمديونية والعجز في المالية العامة أصبحت عبئاً على الإقتصاد بكل مقوماته.

– دور المصارف اللبنانية في تمويل قطاع الغاز والنفط :

نظراً لتفاقم عجز الميزانية ومخاطر إرتفاع حجم الدين العام لحدود ٦٧ مليار دولار، متجاوزاً ١٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، تبرز أهمية حاجة لبنان إلى الإيرادات النفطية من الغاز والبترول المتوقعة مقابل السواحل اللبنانية. حيث تقدر الكميات الأولية للمخزون في القطع العشرة أو"البلوك"، حسب خريطة المكامن النفطية على مدى ١٥ الف كيلومتر مربع في المياه اللبنانية، هي ٨٠ تريليون قدم مربع من الغاز، إضافة

إلى مليار و٢٠٠ مليون برميل من النفط، **بالرغم من التحفُّظ على أي تقدير قبل بدء أعمال التنقيب**، أي ما يُعادل ثروة مالية إستراتيجية كبيرة جداً من الصعب تقديرها.

إن مستقبل لبنان الإقتصادي سيتركّز إلى حد بعيد على قطاع النفط والغاز، علماً أن الفترة المطلوبة عادةً لبدء الإنتاج في حقول الغاز والنفط البحرية تتراوح بين ٧ و١٠ سنوات من تاريخ إنطلاق الحفر الإستكشافي.

ماذا يعني ذلك للإقتصاد اللبناني، إن النتائج الإقتصادية للمشروع النفطي في حال بدأت حسب التوقعات، ستدعم الإقتصاد بشكل كبير خاصة، وتأثير مباشر على الدين العام وستبدأ النتائج الإقتصادية بالظهور خلال السنوات المقبلة من خلال التالي:

– إن بدء الحفر الإستكشافي ومشاركة الشركات صاحبة الإمتياز سيعطيان ثقة كبيرة بمستقبل الإقتصاد اللبناني.

– الشركات صاحبة الإمتياز ستدعم الإنفاق المحلي، وستوفر فرص عمل كثيرة، بحيث من شروط الإمتياز للشركات أن تكون العمالة اللبنانية تُشكل ٨٠٪ .

– نشاط الشركات سيوفر مجالات واسعة للعقود الثانوية للشركات اللبنانية في توريد المعدات واللوازم المختلفة.

على الصعيد المصرفي، سيخلق فرصاً تمويلية ومتعددة للمصارف اللبنانية، وسينعكس بشكل إيجابي على القطاع الخاص، مما يشجع الإستثمارات الأجنبية، خصوصاً أن لبنان بحاجة إلى خلق بنى تحتية تستطيع مواكبة إستخراج النفط والغاز كمنصات الإستخراج، ومصافي التكرير، والمرافئ والطرقات والمنشآت العامة والخاصة والأبحاث والكهرباء. وهذا يتطلب الإستثمارات الكبيرة لإنشائها، وستلعب المصارف الدور الأساسي للتمويل، نظراً لوجود سيولة جاهزة للإستثمار، وهناك تقديرات وتوقعات بأن تصل هذه الإستثمارات لحدود ٢٥ مليار دولار.

أهمية الإستثمار في قطاع النفط والغاز تكمن في أن ذلك يتطلّب وقتاً، ومن خلال الشراكة بين القطاع العام والخاص بهدف التمويل. لأن عقود التنقيب لا تقل عن ٧ سنوات، والإستخراج تبلغ ٢٥ عاماً أو أكثر، ولبورصة بيروت دوراً مهماً في تطوير هذا القطاع عبر خلق أدوات مالية على الغاز والنفط اللبناني في حال إستخراجهما، لأن هدف البورصة الأساسي هو تمويل الإقتصاد، ومن خلال قطاع النفط لمساعدة الأدوات المالية من طرح عقود بأجل على الغاز والنفط.

أخيراً، إن معالجة مشكلتي العجز والدين العام لا يحتمل الإتكال على الموارد النفطية المتوقعة، لأن ذلك لن يتحقق قبل فترة طويلة، وخير دليل على ذلك التجربة القبرصية، التي تقدمت بمراحل عن لبنان في تلزيم التنقيب عن الغاز والنفط مع أكبر الشركات العالمية منذ مطلع العام ٢٠١٢، وبالرغم من ذلك لم يمنع وقوع أزمة مالية كبيرة لديها، لو لم يتدخّل الإتحاد الأوروبي للإنقاذ. **مما يجعل الحاجة ملحّة جداً في لبنان الى ضبط الإنفاق والمديونية العامة، وإجراء الإصلاحات المالية والإقتصادية والتوافق السياسي، والتي تؤدي جميعها الى خفض العجز المالي، وقيام المصارف اللبنانية بدورها الأساسي لتمويل القطاعات الإنتاجية في الإقتصاد اللبناني.**

وشكراً لإصغائكم.

****